

اختبارات الجهد المتعددة ومدى فاعليتها في إدارة المخاطر المصرفية

Multiple stress tests and their effectiveness in managing bank risks

الباحث. أنمار ماجد العنبيكي
جامعة النهدين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق
Anmar Majid Ali
College of Business Economics
/Al - Nahrain University
Baghdad, Iraq
anmar.majid4565@gmail.com

أ.م.د. عمر علي كامل الدوري
جامعة النهدين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق
Dr.Omer Kamil Al-doori
College of Business Economics
/Al - Nahrain University
Baghdad, Iraq
omerdoori7@gmail.com

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 24-08-2020
- تاريخ ارسال التعديلات: 30-08-2020
- تاريخ قبول النشر: 07-09-2020

المستخلص:

إن ما يمر بالاقتصاد العالمي من احداث وتغيرات متعددة غير متوقعة ستأثر على القطاع المصرفي، وعليه لابد من البحث عن اداة تساعد في حماية المؤسسة المصرفية والقطاع المصرفي ولا سيما بعد الازمة المالية العالمية الاخيرة، حيث ظهرت اختبارات فحص الاجهاد (stress test) والتي بدورها تدعم ادارة المخاطر في الكشف عن المخاطر المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي فإن تلك الاختبارات تعطي جرعة من المناعة للمجتمع المصرفي لحمايته من الاحداث المتوقعة وغير المتوقعة. وتوصل البحث ان سيناريوهات اختبارات الجهد المصرفي أثرت بشكل جزئي على نسب الكفاية التي تمتلكها المصارف عينة البحث، بسبب متانة ملائمتها المالية. وينبغي على المصارف تطبيق الاختبارات بشكل دوري واعتباره درعاً يحميها من المؤثرات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: اختبارات الجهد المصرفي ، ادارة المخاطر المصرفية.

Abstract:

The global economy is going through multiple unexpected events and changes that will affect the banking sector, and therefore it is imperative to search for a tool that helps protect the banking institution and the banking sector, especially after the recent global financial crisis, as stress tests appeared, which in turn support management Risks in detecting banking risks before they arise, and therefore these tests give a dose of immunity to the banking community to protect it from expected and unexpected events. The research concluded that the banking stress test scenarios have partially affected the efficiency ratios that the banks have in the research sample, due to the durability of their financial suitability. Banks should apply the tests periodically and consider them as a shield that protects them from external influences.

Keywords: banking stress tests, banking risk management.

المقدمة:

إن ما تشهده الأسواق المصرفية العالمية وما يحيط بالاقتصاد العالمي من أزمات مالية متعددة آثار تساؤلات بشأن إمكانية الأنظمة الرقابية والإشرافية للمصرف على الحد من المخاطر المصرفية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي لاسيما مع ازدياد حدة المنافسة وتزايد حجم المعاملات المصرفية، إذ أصبحت المصارف في مواجهة العديد من المخاطر التي تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر ومن وقت إلى آخر، مما يتطلب منها سعياً إلى مواصلة البحث وتطوير الأدوات والأساليب والتقنيات الخاصة بإدارة المخاطر بطريقة سليمة. ومما لا شك فيه أن القياس والتحليل والإدارة الخاصة بالمخاطر المصرفية من أهم العوامل المساعدة في نجاح المصرف واستمراره. كما ركزت لجنة بازل 3 على حزمة من المعايير التي تجعل المصارف في وضع الاحتياط الدائم أمام الصدمات الاستثنائية، ولعل أبرز تلك المعايير استعمال تقنيات اختبارات الجهد (الضغط) التي من شأنها كشف المخاطر غير المتوقعة والأوضاع الطارئة مما يجعلها قادرة على مواجهة جميع الصعوبات.

1. مخاطر الائتمان: Credit Risk

يمكن للائتمان أن يبني اقتصاداً إذا جرت إدارته بحكمة وبالمقابل ينتج مردوداً فعالاً من رأس المال والثروة ويحقق الرخاء في النظام المالي ويدفع الإقتصاد العالمي نحو الأحسن، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة المالية التي قد يتعرض لها المصرف (المقرض) بسبب عدم قدرة العملاء (المقرضين) على السداد أو عدم رغبتهم بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم، وتأتي مخاطر الائتمان في معظم الحالات من عدم القدرة على الدفع أو السداد. ويمكن تعريف القرض بأنه التدفق النقدي المقدم من المقرض للمقرض مع وعد بسداده في موعد لاحق على وفق شروط وأحكام القرض ويترتب على القرض تكلفة محددة (سعر الفائدة) الذي يدفعه المقرض للمقرض علاوة على المبلغ الأصلي في موعد الدفع، ويمكن أن تكون القروض مضمونة أو غير مضمونة (Koulafetis,2017:2).

2. مخاطر السيولة: Liquidity Risk

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو المقرضين، أي أن هناك عجزاً عن إرضاء المودعين والمتعاملين مما يقود إلى انعدام ثقة الجمهور، وتشير مخاطر السيولة إلى عدم القدرة على جمع الأموال بشكل طبيعي، وتصبح مخاطر السيولة مخاطرة كبرى وربما ينتهي الأمر إلى حدوث أزمة وأحداث غير متوقعة، لأن هذا النقص الشديد في السيولة قد يؤدي إلى الإفلاس وهذا ما يجعل مخاطر السيولة خطر قاتل. وهنا لا بد من البحث عن طرق للحصول على الأموال قد تكلف المصرف أكثر من الطبيعي مما قد يؤثر على ربحيته وهذا مرتبط بالوضع المالي؛ أي إذا كان الوضع جيداً فقد لا يحصل اضطراب إلى إقتراض أموال، أما إذا كان العكس فسوف تكون تكاليف الحصول على الأموال مرتفعة (Stavroula,2009:20)، وتتمثل مخاطر السيولة بالعجز المحتمل عن الوفاء بالتزامات المصرف عندما يكون المصرف غير قادر على توليد النقدية مع انخفاض الودائع أو زيادة في الموجودات وهذا يخلق تعارضاً في نمط الموجودات والإيرادات، وتعد تلبية احتياجات السيولة وإدارتها ضرورية لتشغيل المصارف من خلال ضمان القدرة على الوفاء عند الاستحقاق (Musa,2004:95). ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة بشكل عام نتيجة المخاوف المتعلقة باستقرار النظام المالي للبلد الذي يحفز عدداً كبيراً من المودعين على سحب أموالهم (Vanhouse,2017:15).

3. مخاطر السوق: Market Risk

هي الانحراف السلبي المحتمل للقيمة السوقية لمحفظه التداول في أثناء مدة تصفية المعاملات (عيسى،2010:65)، وإنها المخاطر التي تسبب خسائر للمصرف نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار السوق وتقلبات أسعار الفائدة، فعند إرتفاع أسعار الفائدة تميل قيمة الأصول طويلة الأجل إلى الإنخفاض بشكل أكبر من الأصول قصيرة الأجل، مما يؤدي

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي الكثير من الصعوبات والتحديات التي تطرأ على بيئة العمل المصرفي، مما دفع المؤسسات المالية والمصرفية في البحث عن أساليب حديثة قادرة على تحديد المخاطر المصرفية قبل حدوثها.

ثانياً: أهمية البحث:

دعم القطاع المصرفي من خلال فاعلية اختبارات الجهد المصرفي في إدارة المخاطر المصرفية، التي بدورها تكشف عن المخاطر المحتملة وغير المحتملة من أجل استمرارية المؤسسة المصرفية.

ثالثاً: هدف البحث:

تزويد إدارة المصرف بتقييم مستقبلي للمخاطر التي قد يتعرض لها.

رابعاً: فرضية البحث:

يساعد استعمال اختبارات الجهد المصرفي في إدارة المخاطر المصرفية وبشكل فاعل.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها واختبارات الجهد

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر بأنها احتمال وقوع حدث غير مرغوب به، أو هي حجم الخسارة من حدث غير متوقع، أو أن الأمور لن تسلك المسار الصحيح. أما المخاطر في المصارف فتعني وجود شيء من الانحراف عما مخطط له وعدم التأكد من النتائج المرغوب في تحقيقها كما هو متوقع. وثمة مخاطر تواجهها المصارف والمؤسسات الأخرى بشكل عام منها: تأخر المقرضين في تقديم دفعاتهم أو عند عدم قدرتهم على تقديم تلك الدفعات، والاستثمارات التي تقوم بها المصارف في الأوراق المالية أو الشركات الخاصة والتي قد تفقد قيمتها، وكذلك أخطاء الإدخال البشري أو الاحتيال في أنظمة الكمبيوتر التي تؤدي إلى خسائر ومخاطر في أسعار الفائدة (Apostolik.et,al;2009:13). وتعرف المخاطر المصرفية على أنها تقلب العوائد وزعزعة استقرارها والتقلبات في القيمة السوقية للمصرف. ومن جانب آخر يمكن القول إنها حالات عدم اليقين أو التأكد التي قد تؤدي إلى تباينات سلبية في ربحية المصرف (Bessis,2010:25)، وتوصف المخاطر المصرفية بالتحديات التي يواجهها المصرف ويتخذ بشأنها العديد من القرارات التي تستعمل لتحديد الخسائر، وإن مفتاح مواجهة المخاطر المصرفية والحد منها العثور على مصادرها ومعرفة تأثيرها السلبي المحتمل على ربحية المصرف (Stavroula,2009:17).

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:

هناك تصنيفات عدة لأنواع المخاطر المصرفية وأشكالها، منها:

تؤثر سلباً على الإيرادات المصرفية (Stavroula,2009:32).

7. مخاطر رأس المال Capital Risk

تعد مخاطر رأس المال من المخاطر المهمة التي تكون ذات تأثير مباشر على المصرف والعمليات التي يقوم بها لأنها تتعلق باستمرارية المصرف، إذ يعد رأس مال المصرف ركيزة أساسية لتهيئ الخسائر عند حدوثها، ولتأكيد أهمية رأس المال ومخاطره لاقى اهتماماً واسعاً من الدول، إذ أكدت لجنة بازل 2 على العلاقة الطردية بين حجم رأس المال ودرجة مخاطر العمليات المصرفية (موسى وآخرون،2012:270-271). وإن هذه المخاطر ليست مستقلة عن باقي المخاطر المصرفية الأخرى بل تتداخل معها ويكون تأثيرها واضحاً على رأس مال المصرف وملاءته، وإن زيادة احتمالات مخاطر رأس المال تجعل المصرف عديم الملاءة، ولهذا فإن مخاطر رأس المال قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية. وتتمثل هذه المخاطر بقدرة ومثانة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر في الموجودات من دون أن تتعرض ملاءته المالية إلى أي خطر (الشمري،2013:96-97).

8. مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Risk

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وقد تكبد خسائر كبيرة نتيجة لتحركات في سعر الصرف، وشملت هذه المخاطر عنصرين؛ الأول يشمل التدفقات الداخلية للعملة الأجنبية، والثاني الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول (Tapiero,2004:10)، كما وأنها المخاطر الحالية والمحتملة التي قد تؤثر على الأرباح وحقوق المساهمين الناشئة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، ويتضح من ذلك أن أي تغيير في أسعار الصرف قد يؤثر على التدفقات النقدية للمصرف. حيث تكون مخاطر أسعار صرف العملات مرتفعة إذا كان لدى المصرف موجودات أجنبية وإصدار مطلوبات بعملة مختلفة، ففي هذه الحالة ستؤدي التغييرات في أسعار الصرف إلى تغييرات في الأرباح والقيمة السوقية لحقوق المساهمين (Koch&Macdonald,2006:509).

9. مخاطر التركيز الائتماني: Credit Concentrations Risk

وهي المخاطر المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تنشأ نتيجة تركيز عمليات المصرف على عميل واحد أو فئة محدودة أو قطاع معين أو حصر التسهيلات الائتمانية في منطقة جغرافية معينة، وعدم قدرة المصرف على تطوير الجدارة الائتمانية إلى أي فئة تحمل التركيز الائتماني بسبب انخفاض كفاءة الموظفين وكذلك عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتم تزويدها للمصرف، وأن اعتماد المصرف لفئة معينة قد تعرضه إلى مخاطر جسيمة (آل شبيب،2012:241). ونستنتج مما سبق أن جميع أنواع المخاطر ذات تأثير سلبي على المصارف إذا لم تتم معالجتها بصورة علمية، إذ تؤثر

إلى انخفاض في حقوق الملكية (Apostolik,2009:15). وتعرف أيضاً بالتغير الحاصل في قيمة الموجودات بسبب تقلبات عوامل اقتصادية مثل أسعار الفائدة وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية (الربيعي وراضي،2011:161).

4. المخاطر التشغيلية: Operational Risk

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم الكفاية أو الفشل في العمليات المصرفية الداخلية مثل الأشخاص العاملين أو الأنظمة المستعملة أو أحداث خارجية (Moosa,2008:85)، وإنها المخاطر الناتجة عن السياسات المتبعة في المصرف، أي ضعف الرقابة على التكاليف وكثرة أخطاء الموظفين، علاوة على ذلك السرقات التي قد تحدث من الموظفين والعملاء، وهذا يؤدي إلى احتمال حدوث تغيرات في تكاليف التشغيل عما هو متوقع مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل (حماد،2011:73).

5. المخاطر الاستراتيجية: Strategic Risk

وهي المخاطر المرتبطة بالقرارات والسياسات التي يعمل بها المصرف، وهنا تتحمل الإدارة العليا العبء الأكبر لضمان إدارة استراتيجية ذات أداء مناسب لأن هذه المخاطر لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله، وتحدث هذه المخاطر في العمليات المصرفية الألكترونية بسبب الأخطاء أو الخلل الحاصل في سياسة وآلية تقديم الخدمات، لذا يتطلب توفير أنظمة عالية الدقة تمكن إدارة المصرف من مواجهة جميع التغيرات الاقتصادية (بلعوز وآخرون،2013:188)، وتعرف أيضاً أنها المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات خاطئة من إدارة المصرف أو تنفيذها بصورة خاطئة مما قد يعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة (سعيد،2018:142).

6. مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

وهي التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة ويكون تأثيرها سلباً على صافي دخل المصارف والمؤسسات المالية، وعند ارتفاع أسعار الفوائد ينخفض هامش ربح المصرف. وهنا يجب التركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم ومتابعة جميع التغيرات التي قد تؤثر على أسعار الفائدة (حماد،2011:73) وتهدف إدارة مخاطر سعر الفائدة إلى الاحتفاظ بنسبة فائدة ملائمة ومقبولة للمصرف، وكذلك يقع على عاتق الإدارة العليا ومجلس الإدارة فهم طبيعة مخاطر أسعار الفائدة ووضع الحلول اللازمة لها، ويجب أن تخضع هذه المخاطر إلى إجراء فحص أو اختبار الجهد (الضغط) لمعرفة قدرة ووضع المصرف والظروف التي قد تؤثر عليه عن طريق أنظمة فاعلة قادرة على تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لغرض اتخاذ قرارات مناسبة يمكن أن تسيطر على هذه المخاطر وتحتاط منها (موسى وآخرون،2012:300)، وإنها المخاطر التي قد تؤثر على أرباح المصرف لسبب غير متوقع أو بسبب التقلبات غير المؤاتية في أسعار الفائدة التي

5. العمل على عكس صورة جيدة للمصرف وتوفير الثقة لدى المالكين والمستثمرين وكافة الاطراف المتعاملة معه من خلال الرقابة المستمرة وادامة عملية توليد الأرباح.

خامساً: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية:
لا بد من وجود إجراءات تقوم بها إدارة المخاطر المصرفية من أجل السيطرة على هذه المخاطر والحد منها وأهمها الآتي: (عيسى، 2010: 125)

1. **الرقابة** : وضع مجموعة من الطرق والإجراءات الرقابية التي تضمن عدم تعرض المصرف للمخاطر وتقليصها.
 2. **التنويع**: استعمال مصادر التمويل المتعددة والمتنوعة عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات وتنوع العمليات المصرفية لتقليل المخاطر والحد منها.
 3. **النقل** : تشتيت المخاطر المصرفية عبر نقلها إلى اطراف أخرى بطريقة سليمة تضمن وتحمي جميع الاطراف.
 4. **المشاركة** : مشاركة أطراف أخرى تتحمل جزءاً من المخاطر المصرفية عن طريق التأمينات والكفالات.
 5. **قبول الخطر**: لا بد من قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر المصرفية عندما تكون آثارها يسيرة وكلفة معالجتها عالية.
 6. **تجنب المخاطر**: العمل على تصميم عمليات وقائية لتجنب المخاطر المصرفية على وفق طرائق وخطط مدروسة.
- سادساً: العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر المصرفية:**
يمكن حصر العوامل التي تؤثر فعلاً في إدارة المخاطر المصرفية في الآتي: (طليل، 2014: 255)، (الشمرى، 2012: 211)
1. التكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة التي شملت اجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات حديثة.
 2. التزايد والتطور الحاصل في الثقافة المصرفية لاسيما في البلدان المتقدمة.
 3. زيادة حدة المنافسة في الصناعات المصرفية لاسيما في ظل الادخار المتزايد وتوفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات كفاءة وجودة عالية للعملاء.
 4. تعد التكنولوجيا ذات بعدين متعاكسين، فهي من ناحية مؤثرة وفاعلة في كفاءة الاداء المصرفي، ومن ناحية أخرى تفرض قيوداً على القطاع المصرفي.
 5. ارتفاع حالات الغش والتلاعب أو البوح بأسرار بعض العملاء ومعرفة حساباتهم واختراقها بصورة غير شرعية عبر الشبكة المعلوماتية.
 6. الاعتماد على اطراف خارجية لتوفير خدمات معينة قد يؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل واشكاليات أخرى.

هذه المخاطر على ربحية المصرف ورأسماله لذلك يجب إدارتها بطريقة تضمن سلامة المصرف من هذه التأثيرات السلبية التي قد تجعله غير قادراً على الاستمرار في العمل المصرفي. وهناك تفاوت بين أنواع المخاطر هذه إذ ينبغي على إدارة المخاطر ان تتعامل مع متطلبات كل نوع من أنواع هذه المخاطر للسيطرة عليها والحد منها من خلال معالجة مسبباتها.

ثالثاً: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية:

عرفت إدارة المخاطر المصرفية بأنها تطبيق طرق علمية للتعامل مع المخاطر لغرض معرفة الخسائر المتوقعة وتحديدتها ومن ثم تجنبها، كما وأنها "جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف" (الشمرى، 2013: 40-41)، ويمكن القول بأنها الإدارة التي من واجبها التعرف على المخاطر والانحرافات الحاصلة أو التي قد تحصل ثم قياسها وتحليلها ومراقبتها من خلال دورة حياة المصرف واستعمال أساليب واليات مناسبة تساهم بشكل فاعل في تخفيض هذه المخاطر (آل شبيب، 2012: 232)، كما أنها منهج علمي لتحديد خطر معين مؤكد أو غير مؤكد قد يواجه المصرف، ليتسنى للمصرف السيطرة أو القضاء عليه (Vaughan, 2014: 12). أما المخاطر المصرفية فهي تأثيرات ضارة على ربحية المصرف (Bessis, 2002: 11)، وإنها الانحراف في العمليات المصرفية وانخفاض في القيمة السوقية للمصرف في ظل التغييرات الحاصلة في بيئة العمل (الربيعي وراضي، 2011: 161). وإن إدارة المخاطر بالمعنى الواسع ما هي إلا عملية حماية شخص أو مصرف أو مؤسسة من حيث الأصول والدخل. أما بالمعنى الدقيق فهي عملية إدارية داخل المصرف يستعمل عن طريقها منهج علمي للتعامل مع هذه المخاطر، وإنها تقوم على فلسفة مميزة ذات سلسلة وخطوات محددة للسيطرة على المخاطر (Gallati, 2003: 11)

رابعاً: أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

- إن ما تقوم به إدارة المخاطر المصرفية من دور أساس وفاعل في تقليص المخاطر المصرفية يضع لها أهدافاً تسعى إلى تحقيقها أهمها: (عبد النبي، 2012: 57)، (بلعوز، 2013: 68-69)
1. حماية موجودات المصرف، فضلاً عن تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.
 2. استعمال إدارة المخاطر كأداة للمنافسة بين المصارف.
 3. وضع شروط رقابية للسيطرة على المخاطر المترتبة عن العمليات المصرفية والتي تتعلق بموجودات المصرف كالقروض والادوات الاستثمارية الأخرى.
 4. توفير العلاج المناسب لمختلف أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، فضلاً عن تطوير اداء المصرف ورفع مستوى الأنشطة اليومية التي يقوم بها.

وساعدت هذه الاختبارات على تخطيط وتخصيص رأس المال، فضلاً عن أنها أثرت في ثقافة إدارة المخاطر التطلعية في قرارات العمل المؤسسي وآلية تقييم المخاطر المصرفية مما أدى إلى تحسين نمذجة إدارة المخاطر (Kohn&Liang,2019:17)

ومن وجهة نظر الباحث فإن نسبة ما تتأثر به إدارة المخاطر المصرفية عند تطبيق اختبارات الجهد المصرفي في أي مصرف تعد عالية جداً بسبب ما تكشفه هذه الاختبارات من خفايا يصعب التعرف عليها بالأساليب والأدوات المعتاد استخدامها في إدارة المخاطر وهذا ما يعزز تطبيقها داخل وخارج أي مصرف.

تاسعاً: السيناريوهات المرتبطة بالمخاطر المصرفية ذات المتغيرات المتعددة:

تتضمن هذه السيناريوهات تقويم أثر مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمخاطر على الوضع المالي للمصرف، ويمكن بيان السيناريوهات المطلوبة لهذه الطريقة على وفق الآتي: (البنك المركزي العراقي، 2019: 9-19)

أولاً: السيناريو الأول:

أ. ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (15%) مع حصول هبوط في أسعار الأسهم التي يستثمرها المصرف ضمن محفظة الأسهم المتاحة للبيع بنسبة (20%)، وحصول تدهور وانخفاض أسعار السندات التي يستثمرها المصرف بنسبة (10%).

ب. سحب ودائع بنسبة (15%) من إجمالي الودائع في غضون شهر، وتعرض المصرف إلى خسائر بنسبة (5%) من إجمالي الموجودات بنسبة (5%) من رأس المال المدفوع، وذلك بسبب المخاطر التشغيلية، مع احتمالات ارتفاع وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (5%) عند الارتفاع والانخفاض مقابل العملات الأجنبية.

ثانياً: السيناريو الثاني:

أ. زيادة أرصدة الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة (30%) من رصيدها.

ب. انخفاض أسعار الأسهم المستثمرة من المصرف بنسبة (50%)، وانخفاض أسعار السندات بنسبة (20%) مرة أخرى، وسحب ودائع بنسبة (30%) من إجمالي الودائع في غضون فترة قصيرة.

ت. خسارة المصرف بنسبة (20%) من إجمالي الموجودات، وبنسبة (20%) من رأس المال المدفوع وذلك بسبب مخاطر التشغيل.

ث. انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (10%) وارتفاعه بنسبة (10%) مقابل العملات الأجنبية كافة.

عاشراً: حوكمة اختبارات الجهد المصرفي وتأثيرها في إدارة المخاطر المصرفية:

إن الحوكمة المتكاملة لاختبارات الجهد المصرفي تلزم المؤسسات المصرفية أن تعمل ضمن قواعد الحوكمة

ونستنتج مما سبق أن إدارة المخاطر المصرفية مهمة جداً ينبغي تركيز الإدارة عليها لما لها من دور فاعل وفي جميع مجالات المصرف لاسيما العمليات المصرفية الجاذبة للمخاطر وكافة الأنشطة التي تدر عوائد، وعلى إدارة المصرف توفير كافة الموارد التي تساعد إدارة المخاطر في القيام بأعمالها الحالية والمستقبلية من أجل السيطرة على المخاطر المصرفية وتقليلها وحماية الموجودات وحقوق المالكين والمتعاملين وجميع الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً: مفهوم اختبارات الجهد المصرفي:

اختبارات الجهد المصرفي بأنها تقنية لإدارة المخاطر تستعمل لمعرفة وتقويم الآثار المحتملة على الوضع المالي للمؤسسات المالية والمصرفية. وعرف بنك التسويات الدولي هذه الاختبارات على أنها تقويم الوضع المالي لمصرف تحت سيناريو حاد لكنه مقبول لمساعدة الإدارة في صنع القرار داخل المصرف (Aeppli,2011:2). كما عرفت اختبارات الجهد بأنها أداة كمية تستعمل لتقويم قدرة النظم المالية والمصرفية في الظروف المعاكسة، علاوة على ذلك توافر مؤشرات مفيدة بشأن موثوقية الأنظمة الداخلية المصممة لقياس المخاطر التي تواجه المصارف (Dendooven,2017:7). كما وأن اختبارات الجهد (الضغط) ماهي إلا أداة رقابية تستعمل لتقييم التأثير المحتمل لحدث معين أو أي تغيير قد يطرأ على المتغيرات المالية، كما ولها دوراً في رسم سياسات ووضع خطط مستقبلية تناسب البيئة المصرفية والاحداث الخارجية المحتملة التي تطرأ على المصارف. وتكون هذه الاختبارات مفيدة بشكل خاص لما لها من قدرة على رصد المخاطر وتقييمها والتي جعلت من الممكن تحديد التأثيرات المحتملة للصدمات، علاوة على ذلك يمكن أن تساعد اختبارات الضغط في توفير انذار مبكر وبعد تطلعي لرصد وتقييم الاستقرار المالي من أجل تقليل وتحديد التعرض المفرط للمخاطر عموماً ومخاطر التركيز خصوصاً (Quagliariello,2009:22).

ثامناً: تأثير اختبارات الجهد المصرفي في إدارة المخاطر المصرفية:

تتأثر إدارة المخاطر المصرفية عند تطبيق اختبارات الضغط المصرفي بشكل مباشر بصورة إيجابية لأنها تقيس تأثيرات التغيرات المحتملة في الظروف الاستثنائية، وإن تأثير اختبارات الضغط على إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال قد يحسن من إدارة المخاطر بشكل كبير، ومن المؤكد أنه بعد تجربة الأزمة المالية عملت كثير من المصارف على قياس مدى تعرضها للأحداث غير المتوقعة بشكل أفضل عندما ركزت السلطات الرقابية العليا على توجيه المصارف بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال، وإن هذه الاختبارات تعتمد على الملاءة المالية للمصرف وقدرته على تحمل الخسائر في المحفظة الاستثمارية، وإن ما أكدت عليه لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي قد غير إدارة المخاطر جذرياً في العديد من المصارف،

- ضمان قدرة السلطات الرقابية المعنية على التقويم الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وتوفير الموارد والتقنيات الكافية التي منها اختبارات الضغط المصرفي.
- تعزيز التنسيق والتعاون الفاعلين في تقويم المخاطر النظامية والحفاظ على استقلالية وظائف إدارة المخاطر

المبحث الثاني: تطبيق السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة وتأثيرها في إدارة المخاطر المصرفية:

اولاً: تطبيق السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة في المصرف العراقي الاسلامي:

بصورة واضحة وأنظمة فاعلة، والاهتمام بمناهج إدارة رأس المال ومتابعة السيولة وفحص إجراءات إدارة المخاطر لتحديد المنهجيات والتحقق من صحة الافتراضات حول استجابة النظام المالي للضغوط، فضلاً عن دمج تدفق البيانات التي تتحرك في مختلف القنوات النظامية في عملية التحليل والإفادة من الموارد وتعزيز تدفق البيانات من أعلى إلى أسفل ومن القاعدة إلى القمة، بالإضافة إلى اعتماد نهج استشاري يدمج النتائج عبر مختلف المجالات من أجل سياسة مالية يغلب على طابعها الاستقرار، علاوةً على ذلك فإن الحوكمة الفاعلة يجب أن تتصف بثلاثة عناصر: (Anderson,2018:47)

- تزويد السلطات الرقابية المعنية بتفويض احترافي لتعزيز رغبة التقويم.

1. السيناريو الأول: (المبالغ بالآلاف الدنانير)

جدول (47) صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة 15%										
نوع الائتمان		فئة الائتمان	فترة التعثر	قبل الصدمة			بعد الصدمة			
المنتج	الرصيد	نسبة المخصص	مقدار المخصص	الأهمية النسبية	الرصيد الجديد	نسبة المخصص	مقدار المخصص	مقدار المخصص	نسبة المخصص	
الجيد	131,199,407	2%	2,623,988	96.2387%	113,551,182	2%	2,271,024	2,271,024	2%	
المتوسط	5,127,688	10%	512,769	3.7613%	4,437,940	10%	443,794	443,794	10%	
المجموع غير المنتج	136,327,095		3,136,757	100%	117,989,122		2,714,818	2,714,818		
دون المتوسط	5,197,350	25%	1,299,338	بدون أهمية	23,535,323	25%	5,883,831	5,883,831	25%	
المشكوك فيها	1,061,672	50%	530,836	بدون أهمية	1,061,672	50%	530,836	530,836	50%	
الخاسر/الهالك	21,795,684	100%	21,795,684	بدون أهمية*	21,795,684	100%	21,795,684	21,795,684	100%	
المجموع	28,054,706		23,625,858		46,392,679		28,210,351	28,210,351		
اجمالي الائتمان النقدي				122,253,156			18,337,973			
مقدار الارتفاع**							30,925,169			
مجموع ائتمان المحفظة				164,381,801			164,381,801			

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018.

*لأن هذا السيناريو يعكس فقط على الائتمان دون المتوسط وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.
 **مقدار الارتفاع(السيناريو المفترض) = إجمالي الائتمان النقدي × نسبة الصدمة = 122,253,156 × 15% = 18,337,973
 حيث تم احتساب بيانات الجدول أعلاه بنفس المعادلات المستعملة في سيناريوهات المتغير الواحد (مخاطر الائتمان).
 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

(المبالغ بالآلاف الدينانير)

جدول (48) سيناريوهات ذات متغيرات متعددة (السيناريو الأول)			
صدمة انخفاض أسعار الاسهم 20%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
2,724	الاسهم المتداولة	3,405	الاسهم المتداولة
		681	مقدار الانخفاض في الاسهم
صدمة خسارة 5% من إجمالي الموجودات			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
479,315,651	إجمالي الموجودات	504,542,790	إجمالي الموجودات
		25,227,140	مقدار الخسارة
صدمة خسارة 5% من رأس المال المدفوع			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
237,500,000	رأس المال المدفوع	250,000,000	رأس المال المدفوع
		12,500,000	مقدار الخسارة
صدمة انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 5%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,250	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
161,804		الموجودات بالدولار	
202,174,098	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
		9,627,338	التغير في الموجودات
صدمة ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 5%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,131	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
161,804		الموجودات بالدولار	
182,919,422	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
		(9,627,338)	التغير في الموجودات

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018. حيث تم احتساب الجدول السابق وفق الاتي:

اجمالي الموجودات = اجمالي الموجودات - (نسبة الصدمة × اجمالي الموجودات قبل الصدمة)
(بعد الصدمة)

$$(504,542,790 \times 5\%) - 504,542,790 = 479,315,651 =$$

$$\begin{aligned} \text{مقدار الخسارة} &= \text{اجمالي الموجودات (قبل الصدمة)} - \text{اجمالي الموجودات (بعد الصدمة)} \\ &= 504,542,790 - 479,315,651 \\ &= 25,227,140 \end{aligned}$$

حيث تم احتساب صدمة خسارة 5% من اجمالي الموجودات فقط للتوضيح، أما باقي بيانات الجدول تم احتسابها وفق المعادلات المستعملة في السيناريوهات ذات المتغير الواحد. ومن خلال هذه المعادلات الخاصة بالسيناريو الأول يمكن احتساب السيناريو الثاني والثالث من المتعدد

2. السيناريو الثاني: (المبالغ بالالف الدنانير)

جدول (49) صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة 30%									
بعد الصدمة			قبل الصدمة				فترة التعثر	فئة الائتمان	نوع الائتمان
مقدار المخصص	نسبة المخصص	الرصيد الجديد	الأهمية النسبية	مقدار المخصص	نسبة المخصص	الرصيد		المنتج	
2,461,991	2%	123,099,563	%96.2387	2,623,988	2%	131,199,407	خلال 30 يوم	الجيد	
481,112	10%	4,811,120	%3.7613	512,769	10%	5,127,688	90 - 31 يوم	المتوسط	
2,943,103		127,910,683	100%	3,136,757		136,327,095	المجموع غير المنتج		
1,689,139	25%	6,756,555	%18.5258	1,299,338	25%	5,197,350	180 - 91 يوم	دون المتوسط	
345,043	25%	1,380,174	%3.7843	530,836	50%	1,061,672	360 - 181 يوم	المشكوك فيها	
28,334,389	100%	28,334,389	%77.6899	21,795,684	100%	21,795,684	360 يوم وأكثر	الخاسر / الهالك	
30,368,571		36,471,118	100%	23,625,858		28,054,706	المجموع		
		8,416,412					مقدار ارتفاع الديون غير المنتجة		
33,311,674		164,381,801		26,762,615		164,381,801	مجموع محافظة الائتمان		

"المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018.

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

جدول (50) سيناريوهات ذات متغيرات متعددة (السيناريو الثاني)			
صدمة انخفاض الاسهم بنسبة 50%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,703	الاسهم المتداولة	3,405	الاسهم المتداولة
		1,703	مقدار الانخفاض في الاسهم
صدمة خسارة 20% من اجمالي الموجودات			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
403,634,232	إجمالي الموجودات	504,542,790	إجمالي الموجودات
		100,908,558	مقدار الخسارة
صدمة خسارة 20% من رأس المال المدفوع			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
200,000,000	رأس المال المدفوع	250,000,000	رأس المال المدفوع
		50,000,000	مقدار الخسارة
صدمة انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 10%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,309	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
	161,804		الموجودات بالدولار
211,801,436	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
		19,254,676	التغير في الموجودات
صدمة ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 10%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,071	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
	161,804		الموجودات بالدولار
173,292,084	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
		(19,254,676)	التغير في الموجودات

"المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018."

3. السيناريو الثالث: (المبالغ بالآلاف الدنانير)

جدول (51) صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة للعوائد بنسبة 50%										
بعد الصدمة			قبل الصدمة				فترة التعثر	فئة الائتمان	نوع الائتمان	
مقدار المخصص	نسبة المخصص	الرصيد الجديد	الأهمية النسبية	مقدار المخصص	نسبة المخصص	الرصيد			المنتج	
2,353,993	2%	117,699,667	96.2387%	2,623,988	2%	131,199,407	خلال 30 يوم	الجيد		
460,008	10%	4,600,075	3.7613%	512,769	10%	5,127,688	90-31 يوم	المتوسط		
2,814,001		122,299,742	100%	3,136,757		136,327,095		المجموع		
غير المنتج										
1,949,006	25%	7,796,025	18.5258%	1,299,338	25%	5,197,350	يوم 180-90	دون المتوسط		
398,127	25%	1,592,508	3.7843%	530,836	50%	1,061,672	360-181 يوم	المشكوك فيها		
32,693,526	100%	32,693,526	77.6899%	21,795,684	100%	21,795,684	360 وأكثر	الخاسر / الهالك		
35,040,659		42,082,059	100%	23,625,858		28,054,706		المجموع		
		14,027,353						مقدار ارتفاع الديون غير المنتجة		
37,854,660		164,381,801		26,762,615		164,381,801		مجموع محفظة الائتمان		

"المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018. تم احتساب الجدول أعلاه وفق المعادلات المستعملة في سيناريوهات ذات المتغير الواحد (مخاطر الائتمان).

جدول (52) سيناريوهات ذات متغيرات متعددة (السيناريو الثالث)			
صدمة انخفاض أسعار الاسهم بنسبة 50%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,703	الاسهم المتداولة	3,405	الاسهم المتداولة
	1,703		مقدار الانخفاض في الاسهم
صدمة خسارة 5% من إجمالي الموجودات			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
454,088,511	إجمالي الموجودات	504,542,790	إجمالي الموجودات
	50,454,279		مقدار الخسارة
صدمة خسارة 10% من رأس المال المدفوع			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
225,000,000	رأس المال المدفوع	250,000,000	رأس المال المدفوع
	25,000,000		مقدار الخسارة
صدمة انخفاض سعر الصرف بنسبة 15%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,368.5	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
	161,804		الموجودات بالدولار
221,428,774	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
	28,882,014		التغير في الموجودات
صدمة ارتفاع سعر الصرف بنسبة 15%			
بعد الصدمة		قبل الصدمة	
1,011.5	سعر الصرف الدولار	1,190	سعر الصرف الدولار
	161,804		الموجودات بالدولار
163,664,746	الموجودات بالدينار العراقي	192,546,760	الموجودات بالدينار العراقي
	(28,882,014)		التغير في الموجودات

"المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراق الإسلامي لسنة 2018."

جدول (53) مجموع السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (المبالغ بالآلاف الدنانير)			
المتغيرات	سيناريو الأول	سيناريو الثاني	سيناريو الثالث
صدمة الديون غير المنتجة للعوائد	46,392,679	36,471,118	42,082,059
صدمة أسعار الاسهم	لا توجد اسهم وسندات		
صدمة خسارة في الموجودات	25,227,140	100,908,558	50,454,279
صدمة خسارة في رأس المال	12,500,000	50,000,000	25,000,000
صدمة انخفاض سعر صرف الدينار العراقي	9,627,338	19,254,676	28,882,014
صدمة ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي	(9,627,338)	(19,254,676)	(28,882,014)
مجموع التأثيرات المترتبة على المصرف (بعد الصدمة) بدون الديون غير العاملة	37,727,140	150,908,558	75,454,279
مجموع المخصصات (بعد الصدمة)	30,925,169	33,311,674	37,854,660
مجموع المخصصات (قبل الصدمة)	26,762,615	26,762,615	26,762,615
المخصصات الاضافية المطلوبة من المصرف	4,162,554	6,549,059	11,092,045
اجمالي الخسائر المفترضة	41,889,694	157,457,617	86,456,324
رأس المال التنظيمي (قبل الصدمة)	256,269,475		
الموجودات المرجحة بالمخاطر (قبل الصدمة)	216,562,164		
نسبة كفاية رأس المال (قبل الصدمة)	118%		
رأس المال التنظيمي (بعد الصدمة)	214,379,781	98,811,858	169,813,151
الموجودات المرجحة بالمخاطر (بعد الصدمة)	212,399,610	223,111,223	227,654,209
نسبة كفاية رأس المال (بعد الصدمة)	97%	44%	74%
مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	-21%	-74%	-44%

"المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي لسنة 2018.

احتسابات الجدول (53):

تم احتساب بيانات الجدول السابق من خلال المعادلات الآتية:

السيناريو الأول:

مجموع التأثيرات المفترضة بدون الديون غير المنتجة (بعد الصدمة) = مجموع الصدمات

$$9,627,338 + (9,627,338) + 12,500,000 + 25,227,140 =$$

$$37,727,140 =$$

مجموع المخصصات = مجموع المخصص للائتمان المنتج + مجموع المخصص للائتمان غ المنتج

$$(بعد الصدمة) (بعد الصدمة) (بعد الصدمة)$$

$$28,210,351 + 2,714,818 =$$

$$30,925,169 =$$

المخصصات الاضافية المطلوبة = المخصصات (بعد الصدمة) - المخصصات (قبل الصدمة)

$$26,762,615 - 30,925,169 =$$

$$4,162,554 =$$

اجمالي الخسائر المفترضة = مج التأثيرات المفترضة + مجموع المخصصات الاضافية المطلوبة

$$4,162,554 + 37,727,140 =$$

$$41,889,694 =$$

رأس المال التنظيمي (بعد الصدمة) = رأس المال التنظيمي (قبل الصدمة) - اجمالي الخسائر المفترضة

$$41,889,694 - 256,269,475 =$$

$$214,379,781 =$$

الموجودات المرجحة بالمخاطر = الموجودات المرجحة بالمخاطر + مجموع المخصصات الاضافية

(بعد الصدمة)

$$4,162,554 + 216,562,164 = 220,724,71 =$$

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر
(بعد الصدمة) (بعد الصدمة) (بعد الصدمة)

$$97\% = 220,724,718 \div 214,379,781 =$$

مقدار الانخفاض في النسبة = نسبة الكفاية (بعد الصدمة) - نسبة الكفاية (قبل الصدمة)
%118 - %97 =
(%21) =

ويمكن بنفس الطريقة أعلاه احتساب السيناريو الثاني والثالث من بالمتعدد.

3. هناك تراكم للأموال في مصارف عينة البحث أي تمتلك أموال معطلة لا تستثمرها ومن ثم قد يعكس سلباً على ادائها والأرباح التي تطمح إلى تحقيقها.
4. أن نتائج سيناريوهات اختبارات الجهد المصرفي على مصارف عينة البحث ليس لها تأثير حاد على نسب الكفاية التي تمتلكها المصارف بسبب متانة ملاءتها المالية.
5. توصل البحث بأن نتائج الاختبارات لمصارف عينة البحث هناك انخفاض في الأرباح بسبب قوة السيناريوهات المفترضة وعدم استثمار الاموال المتراكمة.

ثانياً: التوصيات

1. على إدارة المصرف الاخذ بتوجيهات إدارة المخاطر المصرفية والنتائج التي توصلت إليها من أجل وضع خطط وإجراءات لتوجيه رؤوس الأموال بطرق والاليات ضامنة وتحقيق أرباح مرضية.
2. يمكن للمصارف بناء سيناريوهات خاصة بما يتواءم مع حجم وتعقيد انشطتها وتتماشى مع البيئة المصرفية التي يعمل فيها.
3. الاهتمام والمتابعة بالاحداث والتطورات الدولية فيما يخص اختبارات الجهد من أجل رفع كفاءة وقدرة المنظومة المصرفية وسلامتها، لتكون متمكنة من مواكبة الاحداث التي تطرأ على بيئة العمل.
4. على مصارف عينة البحث استعمال الأموال المتراكمة التي تمتلكها، وذلك لتحقيق الأرباح لا تتأثر بسيناريوهات اختبارات الجهد وبالمقابل المحافظة على نسبة كفاية قادرة على تجاوز هذه الاختبارات.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب العربية

1. ال شبيب، دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيره للتوزيع والطباعة والنشر، عمان، الطبعة الاوالية، 2012.
2. بلعزوز، بن علي، قندوز، عبد الكريم، جبار، عبد الرزاق، إدارة المخاطر: مشتقات ماليه هندسه ماليه،

ثانياً: تحليل نتائج اختبارات الجهد ذات المتغيرات المتعددة وتأثيرها في ادارة المخاطر المصرفية:

بعد إجراء اختبارات الجهد ذات المتغيرات المتعددة والذي يتضمن ثلاث سيناريوهات على بيانات المصرف، تبين من السيناريو الأول انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (%118) قبل الصدمة الى (%97) بعد الصدمة وهذا لا يؤثر سلباً على المصرف وانه قادر على تجاوز نتائج هذا السيناريو مما يدل على الملاءة المالية التي يمتلكها المصرف. أما في السيناريو الثاني فحصل انخفاض واضح في نسبة كفاية رأس المال من (%118) قبل الصدمة الى (%44) بعد الصدمة، كما اظهرت نتائج السيناريو الثالث انخفاض في نسبة الكفاية من (%118) الى (%74) بعد الصدمة، مقارنة مع النسبة التي حددتها لجنة بازل والبالغه (%12) اذ يعد هذا الانخفاض مؤثراً على المصرف ولكن بشكل بسيط اذ لا يعد خطراً عليه وانما يعطي انذاراً للمصرف، لذا عليه اعادة صياغة بعض الإجراءات والسياسات التي يعمل بها، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ملاءة مالية جيدة تمكنه من تجاوز مثل هذه الأزمات، وفي ختام ما تقدم اليه فإن جميع نتائج الاختبارات (السيناريوهات المفترضة) تقوي مناعة إدارة المخاطر وتعزز من امكانياتها وقدرتها في اتخاذ القرارات والخطط المستقبلية التي تضعها على ضوء نتائج تلك الاختبارات، ومن ثم سوف تنعكس جميع هذه القدرات والامكانيات على إدارة المصرف وستكون الصورة واضحة امامها مما يمكنه من الاستمرارية والمنافسة، فضلاً عن تغذية إجراءات رأس المال والسيولة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. تلعب اختبارات الجهد المصرفي دوراً بارزاً في إدارة المخاطر المصرفية وتجعلها قادرة على التنبؤ بالاحداث المستقبلية.
2. تدعم اختبارات الجهد المصرفي الحوكمة المصرفية بشكل عام وحوكمة إدارة المخاطر المصرفية بصورة خاصة.

3. Gallati, reto, Risk management and capital adequacy, copyright by the McGraw - hill companies, 2003.
4. Koch, Timothy w. MacDonald s, Scott, bank management. copyright Thomson south – western, 2006.
5. Koulafetis, panayiota. Modern credit risk management. Theory and practice, the imprint is by spring nature, macmillan publishers,Ltd, the camps 4crian street, London.2017.
6. Moosa, Imada, Quantification of operational risk under basal II; the good bad and ugly, first published by Palgrave Macmillan. monash university, Australia 2008
7. Musa, Taher, Modern risk management in banking and finance, Beirut, Lebanon, by riad alsoh, 2004.
8. Quagliariello, Mario, stress-testing the banking system, published in the united states ofamerica by Cambridge university, press New York, 2009.
9. Tapiero, Charles, Risk and financial management, copyright john willey sons, ltd. England, 2004.
10. VanHoose, David,The industrial organization of bank: behavior market structure and regulation, second edition, published by spring nature the registered company is springer – verlay – Germany, 2017.
11. Vaughan, emmettj, Therese Vaughan fundamentals of risk and insurance, copyright, john Wiley& sons, 2014.

B: Thesis

1. Aepli, Matthias Daniel, on the design stress tests, university of ST, Gallen, master of arts in banking and finance 2011.
2. Dendooven, mathias. Bank stress tests and stock market performance. Master dissertation submitted to obtain the degree of Master of Science in business 2017.

- مؤسسه الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2013.
3. حماد، طارق عبد العادل، تقييم اداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، تجهيزات واشرف الدار الجامعيه – الاسكندريه، 2011.
 4. الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبدالحسين، حوكمه البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، الطبعة الأولى، 2011.
 5. سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصيه العمل المصرفي، مطبعه الكتاب – بغداد، شارع المتنبي، الطبعة الثالثة، 2018.
 6. الشمري، صادق راشد، استراتيجيه إدارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، 2013.
 7. طایل، مصطفى كامل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، دار الجامعة – الاسكندرية، 2014.
 8. عبد النبي، محمد أحمد، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون و موزعون، عمان – الاردن، الطبعة الأولى، 2012.
 9. عيسى، مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرايه للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، الطبعة الأولى، 2010.
 10. موسى، سفيري نوري، واخرون، إدارة المخاطر، دار المسيره، للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

ثانيا: التقارير

1. البنك المركزي العراقي، دليل العمل الرقابي، تعليمات اختبارات الضغط، دائرة مراقبة الصيرفة. 2019.
2. لتقرير السنوي لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، 2018.

المصادر الاجنبية:

A: Books

1. Apostolike, Richard, Donohue, Christopher, and Went, peter Peter, **foundation of banking risk**. Copyright by john Wiley & sons, INC, All rights reserved, 2009.
2. Bessis, joël, **Risk management in banking**, third edition this edition first published by john Wile & sons Ltd, United Kingdom, 2010.

reserve system conference stress the
sting: A discussion and Review. 2019.

D: Work Papers and Reports

1. Anderson, Ron, Danielson, Jhon Baba, chikako Das, vdaibirs, kang, heedon, and segoviano Miguel, Macro prudential, stress test and policies: searching for robust and implement able frameworks, IMF working paper, 2018.

3. Stavroula, karaviti, Risk management in Banking: the case of Greek banking, in DUSTRY 2009, submitted in part fulfillment of the requirements for the degree of MA in politics and economics of contemporary eastern and S.E. Europe.

C: Conferences

1. Kohn, Donal, Liang, Nellie, understanding the effects of the u.s stress tests. prepared for the federal